

Distr.: General
6 July 2010
Arabic
Original: English



التقرير الثاني للأمين العام عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)

أولاً - مقدمة

١ - قُدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، والذي طلب فيه المجلس إلى تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر، على أن يقدم التقرير الأول في موعد غايته ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأن يشمل تفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق، فضلاً عن تفاصيل المسائل القانونية والخيارات التي يتعين النظر فيها لتنفيذ ترتيبات الخلف للصندوق وتقييم لما أحرزته حكومة العراق من تقدم في الإعداد لهذه الترتيبات.

٢ - ونوقشت المسائل التي غطاها هذا التقرير في الاجتماع الأخير للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي عُقد في باريس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وعكس الأنشطة المتعلقة بالمجلس والصندوق الإنمائي والتي جرت في الفترة الواقعة بين صدور تقريره الأول في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/166) و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الأنشطة المنفذة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة

٣ - نظر مجلس المشورة في الاجتماع الذي عُقد في باريس في النتائج الأولية لمراجعة حسابات صندوق التنمية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وموجز النتائج الأولية لعمليات مراجعة الحسابات التي اضطلعت بها شركة كي بي إم جي (KPMG) متاحة على الموقع الشبكي لمجلس المشورة. ولا تزال عملية مراجعة الحسابات تسلط الضوء على القضايا ذات الأهمية المتعلقة بأوجه الضعف التي تشوب عمليات المراقبة لاستخراج النفط



ولإنفاق الوزارات. ولم يُستكمل بعد العمل الميداني لمراجعة الحسابات، وكنتيجة لعمليات التأخير التي تسببت فيها الهجمات الأخيرة بالقنابل والتي أثرت على عدد من الوزارات.

٤ - وفي الاجتماع، وافق مجلس المشورة على عملية تحديد الجهة التي ستقوم بمراجعة الحسابات ووافق على توصية حكومة العراق بتكليف مؤسسة Price Waterhouse Coopers لإجراء مراجعة لحسابات صندوق التنمية لعام ٢٠١٠، بما في ذلك الاستعراض الانتقالي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٥ - وفي الاجتماع الذي عُقد في باريس، قدم كل من الممثل العراقي لمجلس المشورة، ورئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، وممثل لجنة الخبراء الماليين إحاطة إلى مجلس المشورة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجلس المشورة السابقة وتعزيز الإطار الكلي للإدارة المالية العامة في العراق.

٦ - وقدم أيضا ممثل لجنة الخبراء الماليين إحاطة لمجلس المشورة بشأن الإجراءات التي اتخذت لتعزيز شفافية صندوق التنمية ومساءلته، على أن توضع في الاعتبار نتائج مراجعة الحسابات الخارجية السابقة. ونُشرت تلك الإحاطة على الموقعين الشبكيين لمجلس المشورة واللجنة.

٧ - وأرحب بحقيقة أن لجنة الخبراء الماليين تواصل الاجتماع شهريا، وتضطلع بالاشتراك مع المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات عملية متابعة وتدقيق تفصيليين للتوصيات الواردة في تقارير المراجعة المستقلة التي أحالها مجلس المشورة. وعلاوة على ذلك، أرحب بحقيقة أن عددا من توصيات مراجعة الحسابات قد نُفذت بينما جرت متابعة النتائج المعلقة عن كتب.

٨ - ومع ذلك، ألاحظ مع القلق أنه بسبب بعض القضايا الإدارية، كان هناك تأخيرات في تنفيذ النظام الشامل لقياس النفط. وأهيب بحكومة العراق متابعة هذه المسألة وكفالة استمرار تنفيذ النظام الشامل لقياس النفط كما ورد في خطة العمل المحددة زمنيا المقدمة إلى مجلس الأمن.

٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، قدم السيد يون يامازاكي المراقب المالي للأمم المتحدة ومثلي المختار في مجلس المشورة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة صندوق التنمية ومجلس المشورة.

١٠ - وتقرر بصفة مؤقتة عقد الاجتماع التالي لمجلس المشورة بمشاركة ممثل لجنة الخبراء الماليين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

باء - تقييم التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الإعداد لترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق

١١ - دعا مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٥ (٢٠٠٩) حكومة العراق إلى أن تضع خطة العمل والجدول الزمني الضروريين في موعد أقصاه ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأن تكفل الانتقال في الوقت المناسب وبفعالية إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية في موعد غايته ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تراعي شروط الترتيب البديل لصندوق النقد الدولي وتشمل ترتيبات مراجعة خارجية للحسابات وتمكّن العراق من الوفاء بالتزاماته على النحو المنصوص عليه في أحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

١٢ - وأرحب بالتقرير الفصلي الثاني الذي قدمته حكومة العراق إلى مجلس الأمن. ويقدم التقرير خطة عمل وجدولا زمنيا مستكملين للانتقال إلى ترتيبات الخلف لصندوق التنمية.

١٣ - وفي هذا الصدد، يسرني ملاحظة أن حكومة العراق تشير في تقريرها الفصلي الثاني إلى مجلس الأمن إلى أنه اعتباراً من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ تُفُذت تدابير وفقاً للخطة التي قُدمت في تقريرها الفصلي الأول بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر S/2010/153، المرفق).

١٤ - وقد تلقت حكومة العراق تأكيداً من المصرف الاحتياطي الاتحادي بنيويورك باستمرار الآلية القائمة بالنسبة لصندوق تنمية العراق بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبناء على ذلك، سينشأ حساب فرعي للتعويضات يتيح لحكومة العراق الاستمرار في إيداع ٥ في المائة من حصيلة جميع مبيعات صادرات النفط، والمنتجات النفطية، والغاز الطبيعي فيه.

١٥ - ولقد شعرت بالتشجيع لأن حكومة العراق ستواصل، بالتنسيق مع توصية لجنة الخبراء الماليين اختيار مراجع حسابات دولي مستقل سيكون مسؤولاً عن مراجعة حسابات الكيان الخلف لصندوق التنمية.

١٦ - وفيما يتعلق بالأنشطة المعلقة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، والـ ٣٠٠٩ خطابات ضمان المشار إليها في المذكرة المرفقة برسالي المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى رئيس مجلس (S/2009/230)، والـ ٦٤ خطاب ضمان التي لا تزال معلقة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠. وكما ورد بالتفصيل في المذكرة المرفقة برسالي المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/725)، وبصرف النظر عن خطابات الضمان التي لا تزال معلقة كما أُشير أعلاه، حددت الأمانة العامة بعض المستفيدين الذين تقدموا بمطالبات بشأن التوريد قبل انتهاء خطاب الضمان والذين تم إلغاء خطابات الضمان الخاصة بهم. وكما أُشير في المذكرة المرفقة برسالي المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى رئيس مجلس الأمن، أعتقد أنه أياً كان الخيار الذي سيختاره مجلس الأمن لإنهاء جميع المسائل المعلقة

في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، فإنه ينبغي معاملة خطابات الضمان هذه بنفس طريقة معاملة خطابات الضمان الـ ٦٤ التي لا تزال معلقة. ولذلك، فإن مجموع عدد خطابات الضمان التي تقتزن بها مطالبات معلقة بشأن التوريد حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ سيبلغ عددها ٦٧ خطاباً للضمان.

١٧ - وألاحظ أن مجلس وزراء العراق قد أنشأ اللجنة الوزارية لاستعراض جميع خطابات الضمان المعلقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن المسؤولية عن تأكيد وصول البضائع إلى العراق قد تم نقلها إلى حكومة العراق اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وألاحظ من تقريرها الفصلي الثاني إلى مجلس الأمن، أن حكومة العراق ستزوّد الأمانة العامة بتأكيدات لوصول ٢٦ من خطابات الضمان المعلقة.

١٨ - وفي حالة عدم تلقي الأمانة العامة للتأكيدات المطلوبة لوصول خطابات الضمان المتبقية، فإن مجلس الأمن قد يرغب في النظر في إلغاء خطابات الضمان المتبقية تلك والتي تنطوي على مطالبات معلقة بشأن التوريد.

١٩ - وبغض النظر عن الأسلوب الذي يختاره مجلس الأمن لإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن إنهاء جميع المسائل المعلقة ينبغي أن يكون رهناً بمنح الحكومة العراقية لضمان شامل فيما يتعلق بجميع أنشطة المنظمة وممثليها والعاملين فيها فيما يتعلق بالبرنامج منذ بدايته وفيما يتعلق بالأموال التي جرى تحويلها والتي سيتم تحويلها إلى صندوق تنمية العراق. وأود أن أشير إلى أن اختتام الأنشطة المعلقة في إطار البرنامج ينبغي أيضاً أن تتوقف على توافر الأموال الكافية للمنظمة للوفاء بالتكاليف والمصروفات التي جرى تحملها أو التي قد يجري تحملها في المستقبل فيما يتعلق بالبرنامج، بما في ذلك التكاليف والنفقات المتصلة بإنهاء البرنامج والتكاليف والنفقات الناشئة عن تعاون المنظمة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحقيقات والدعوى القضائية ذات الصلة بالبرنامج.

٢٠ - وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لحكومة العراق لجهودها من أجل التنفيذ التام لخطة العمل كما وردت في تقريرها الأول المقدم إلى مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، أهاب بحكومة العراق أن تواصل احترام المواعيد المحددة في ذلك التقرير. وأتطلع إلى إطلاع المجلس على التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في إعداد ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق.